

تقرير

... وانخرطت النساء في العمل العسكري. في قوى الأمن الداخلي سيدتان تريدان تأكيد قدرتهما على النجاح في عالم الرجال، في رحلة النقابية سوزان الحاج والنقابة ديالا المهتار صعوبات وتحديات وأسئلة قلق، رحلة امرأتين في عالم كان للرجال فقط

سيدتان تخترقان فضاء الشرطة الذكوري

زينب زعيتر

أواخر عام 2000، صدر بيان عن شعبة العلاقات العامة لتطويع ضباط اختصاص في الأمن الداخلي بهدف مكثرة قوى الأمن. نجح في الدورة عشرة ضباط، ثمانية رجال وامرأتان: سوزان الحاج وديالا المهتار هما اليوم برتبة نقبية في الأمن الداخلي. تتولى الحاج منصب رئيسة مكتب في الشرطة القضائية، أما المهتار فتشغل موقع ضابط في شعبة المعلوماتية.

أكثر من عشر سنوات مرت، فيها الكثير من الصعوبات والحوادث الجميلة. نجاحات وقلق، مراحل من التصميم والتحدى لعالم ذكوري، ولحظات من اليأس يطغى فيها الحلم بترك كل شيء والبحث عن الراحة. تحفظ ذاكرة النقابيتين ما قاله مدير المعهد العميد زياد عراي خلال فترة التدريب أنهما أول امرأتين تدخلن قوى الأمن الداخلي، «فإن فشلنا فستكونان آخر اثنتين» (يقصد آخر امرأتين). السيدتان دخلتا «السلك».

لكن النظرة الإيجابية لم تكن دائماً مرافقة لعمل السيدتين، تتحدث النقابية الحاج عن صعوبات تواجهها، في مجتمع ذكوري، وتحديات لا تمت للعمل بصلة.

تذكر النقابية الحاج أن الرفض الذي واجهته حين طرحت فكرة انضمامها إلى دورة تمرينات ميدانية عسكرية لمكافحة الإرهاب. لقي الاقتراح «اعتراضاً مباشراً

وغير مباشر من الكثيرين» في المركز الذي تعمل فيه، تقول «من المفارقة أن السيدة التي لم يقبلوا مشاركتها في الدورة هي نفسها التي سمحوا لها بأن تترأس قيادة قسم مكافحة الإرهاب»، عملية الرفض هذه زادت من إصرار النقابية على إثبات حضورها، وكانت دافعا ذاتيا، وشيئا من التحدي بالنسبة إلى النقابية الشابة، تقول «وجدت هذا التمييز فرصة جديدة لكي أثبت بأنني أستطيع أن أكون على رأس هذه القيادة الميدانية، وأن أنفذ واجبي على أكمل وجه. وقد حصلت بنتيجة تسلم رئاسة القسم على تهنئة من قائد الشرطة القضائية».

حين تتحدث النقابتان عن مسيرتهما المهنية، تبدوان سعيدتين بما حققته كل منهما، تصف كل منهما تجربتها بأنها ناجحة. النقابية سوزان الحاج واجهت في عملها الميداني الكثير من الصعوبات. تقول إن القرار اتخذ بالتوافق «في شعبة المعلومات، أي العمل الميداني العسكري»، ومن المهمات المنوطة بهذا الفرع (المسمى «شعبة») خلافاً للقانون القيام بعمليات دهم وتحليل وتحقيقات فنية. في هذا المجال أيضاً، واجهت النقابية الحاج بعض الصعوبات، تقول «كنت إلى جانب رجال الأمن، وحاولت دائماً أن أرتج نفسي بينهم، وأن أجد لي دوراً في المداهمات التي ينفذونها على الأرض». الحديث عن المداهمات يحيل المخيلة إلى المخاطر التي تتكنفها، لكن النقابية الحاج تأخذ الكلام إلى مكان آخر. مرة أخرى، ستواجه أسئلة واعتراضات سببها التمييز بين الرجل والمرأة. لذا، فإن مشاركة النقابية في المداهمات ستواجه «اعتراض. كثيرون قالوا إن الفكرة غير واردة أبداً». في ما يُصنف عالم الرجال، ثمة أحلام يصعب تحقيقها بالنسبة إلى امرأة، كان على النقابية الحاج أن تبحث عن طريق آخر



النقيب ديالا مهتار (هيثم الموسوي)

في قيادة الشرطة النسائية؟



إشراك الرجال والنساء، وإلا فهذا من شأنه أن يعزز التمييز بين الجنسين، وستكون خطوة إلى السوء، وإضافة إلى القطة الأمنية الخاصة بالعنف الأسري، يجب أن يكون هناك صندوق مالي يحمي اللجانة أو المرأة الضحية، لتأمين السكن اللائق والاستشفاء وغيرهما من الاحتياجات الرئيسية».

على المشاركة في عملية دهم صارت تضع خطاً لأعمال أمنية وتحركات ميدانية، تحدد أدواراً ومهام لرجال في قوى الأمن.

الطريق لم تكن مفروشة بالورود بالنسبة إلى النقابية الحاج. من يستمع إلى حديثها فقد يعتقد أنها لم تباين ولم تستسلم يوماً، لكن المرأة الشابة تعترف بقلق شعرت به في مراحل متعددة، وتقول «أردت في أحيان كثيرة أن انسحب

متابعة



(هيثم الموسوي)

الرجال، ثمة من يؤمن بالمرأة ويشجعها، تقول النقابية الحاج إن رجال الأمن زملاءها الذين يعملون معها في القسم نفسه هم من يساعدها على استعادة قواها. تتوقف قليلاً عن الكلام، ثم تقول بتأثر «أرى اندفاعهم للترحيب بي واستقبالي، وأشعر بأنهم يتقنون بي».

عمل ومهام النقابية سوزان الحاج تقتضي أحياناً كثيراً ألا ترتدي البزة العسكرية، وهي تحمل سلاحها دائماً

من المعركة، أردت أن أنعم بالراحة»، تحدد أن هذه المشاعر انتابتها «عندما أحسست بأن الآخرين يفقدون الثقة بي، أو أن إيمانهم بعلمي يتراجع، لكنني أستعيد قواي وأثبت من جديد أنني امرأة ناجحة وقادرة على خوض غمار العمل العسكري الميداني، وأني سأكون على قدر الثقة والمسؤولية الملقاة على عاتقي». تواجه النقابية تحديات بفرصها رجال، فيما ثمة رجال آخرون، هم أيضاً زملاء لها، في عالم

حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» تستغرب

المدير العام، على ضوء ذلك، عدم قدرة المديرية العامة للأمن العام على منح إقامات من دون إذن عمل. في هذه النقطة، ترى حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» أن واقع سوق العمل الحالي بات غير متلائم مع «قوانين الدخول إلى لبنان بقصد العمل»، حيث إن ما يسمى «تدفق اليد العاملة» جاء تلبية لاحتياجات الاقتصاد الوطني، إن كان من حيث استقدام العمالات الأجنبية للعمل في المنازل، أو في بعض المهين التي لم تعد اليد العاملة اللبنانية توفرها. هذا يستدعي مراجعة شاملة وجرئة لقانون العمل في لبنان، وللواقع الاقتصادي الحالي، أو منع هذا التدفق إذا ارتأت الجهات السياسية أنه يناقض جوهر القانون الذي يقول إن لبنان بلد عبور لا بلد إقامة. أما لجهة التدفق غير الشرعي للعمال/ات الأجانب، فهذه أمور إدارية تنظيمية لا تمس بحقيقة أن عشرات الآلاف من إجازات العمل يحصل عليها

ردت أمس حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» على ملاحظات المدير العام للأمن العام على مشروع تعديل مرسوم «تنظيم دخول الأجانب وعملهم في لبنان والإقامة فيه» (21 نيسان، التي كان قد وجهها إلى وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، راجع عدد «الأخبار» 14 أيار 2010). وجاء في الرد:

«يستوقف الحملة بدايةً، ما ورد في استنتاج المديرية العامة للأمن العام، في الشق القانوني بأن اقتراح مشروع المرسوم يتعارض مع «قوانين الدخول إلى لبنان بقصد العمل»، وبالتالي يجب تعديله لجهة المهلة الزمنية أو سنوات المجاملة. كما تشدد المديرية العامة للأمن العام في ملاحظاتها على مشروع المرسوم على أن «لبنان لم يعد بلد عبور للمهاجرين، بل تحول إلى بلد مقصد على أثر تدفق العمالة الأجنبية إليه... سواء أكان هذا التدفق بصورة شرعية أم بصورة غير شرعية (خلسة)». وبيّن